اقتصاد

«الوطن» تتابع قضية جامع الأموال

توقيف زاهر زنبركجي... استعادة مئات ملايين الليرات والبحث جارٍ عن أموال أخرى في منازل لأصدقائه وذويه

| محمد راكان مصطفى- علي نزار الآغا

كشفت مصادر مطلعة لـ«الوطن» عن إلقاء القبض على صاحب مؤسسة «شجرتي»، أو«مركز الأعمال الكوري» زاهر زنبركجي، وهو حالياً قيد التحقيق.

وبينت المصادر أن زنبركجي لم يكن له أي حسابات مصرفية، وقد تم العثور في منزل على مبالغ نقدية بمئات ملايين الليرات السورية، منوهة بأن زنبركجي قام بتوزيع المال على بعض منازل أصدقائه وذويه، والعمل جارٍ على استعادتها، ليصار إلى إعادتها لأصحابها.

وبين مصدر قضائي مختص لـ«الوطن» أن جرم جمع الأموال عقوبته في الحد الأدنى السجن لمدة خمس سنوات، إضافة للغرامات، مبيناً أنه يتم الحجز على أمواله وتوزيعها على المدّعين.

وأكد أنه على كل شخص قام بالاشتراك لدى الشركة الادعاء الشخصي على صاحب الشركة، منوهاً بأن من لم يقم بالادعاء لا يستطع استعادة حقه.

بدوره، أكد عضو مجلس الشعب والقانوني المتخصص في شؤون المال محمد خير العكام أنه على الأشخاص المتضررين تقديم ادعاءات شخصية في القضاء، إذ إنه بعد توقيف جامع الأموال يفترض تحويله إلى القضاء المختص لمحاكمته وفق قانون جمع الأموال رقم ٨ لعام ١٩٩٤، لافتاً إلى أنه في قضايا كهذه يتم الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة لجامع الأموال وتصفية الممتلكات الموجودة باسمه وتوزيعها على المتضررين.

ونوه بأنه في مثل هذه القضايا غالباً لا يترك جامع الأموال إيداعات مصرفية باسمه أو أي ممتلكات أخرى، وأنه على الأغلب يقوم بالاحتفاظ بالسيولة نقداً، خاشياً أن يكون قد تمكن من تهريب جزء من الأموال إلى خارج البلاد.

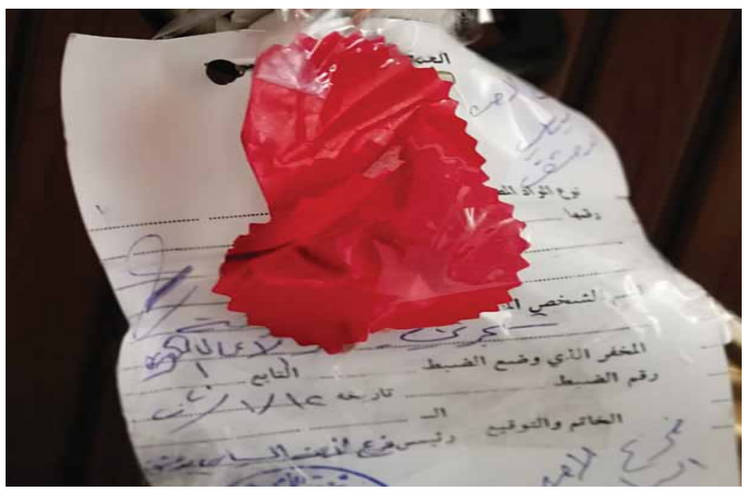

وكانت الجهات الحكومية بدمشق أغلقت يوم الأحد الماضي (٢٠٢٠/١/١٢) مكتب مؤسسة زاهر زنبركجي المعروف باسم «شجرتي»، أو«مركز الأعمال الكوري»، وذلك بموجب ما كتب على الإشعار الملصق على باب مقرّ الشركة الذي تم تشميعه بالأحمر، في منطقة المزة، مواجه الباب الخلفي لمدينة الجلاء الرياضية، البناء رقم ٤٢، الطابق الأول.

المدعو زاهر زنبركجي (عن الانترنت)

وتحدثت «الوطن» إلى عدد ممن حضروا أمس الأول للتأكد من إغلاق الشركة، وكانت المفاجأة العدد الكبير المسجّل في الشركة، الذي اتضح أنه يقارب ٣٠ ألف مواطن، جلّهم من العسكريين، والمصابين، إذ كانت الشركة تركز على استقطاب العسكريين، كما دخلت من باب المبادرات التطوعية بالتشجير، ودعم الجيش.

وتشير الأرقام المتسلسلة لبعض المتضررين ممن التقتهم «الوطن» إلى ٢٦ ألفاً، ممن سجلوا أسماءهم الشهر الماضي، أودعوا أموالاً تزيد على مئة ألف ليرة، ومنهم بالملايين، تم تأمينها عبر عدة طرق، منها قروض، في حين أن البعض أودع مجموع رواتبه لعدة أشهر، ما يعني أن المبلغ المتداول لدى الشركة بمليارات الليرات، ويوحي بوقوع عملية من كبرى عمليات النصب والاحتيال من حيث العدد، في حال ثبت ذلك في نتائج تحقيق الجهات المعنية.

بدورها نفت وزارة الإدارة المحلية أي علاقة لها بالشركة وجاء تأكيد ذلك بالكتاب الموجه من وزير الداخلية إلى الوحدات الشرطية.

وأكدت مديرة الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلهام شحادة عدم وجود ترخيص لدى الوزارة باسم الشركة الكورية أو شركة شجرتي أو حتى باسم صاحب الشركة زاهر زنبركجي.

وكانت صفحة المركز الكوري على «فيسبوك» نشرت طمأنة للمشاركين أكدت فيها أن مدير الشركة زاهر زنبركجي موجود في البلد، متسائلة عن مصدر الإشاعة، مضيفة: «اعتبروا حالكن شهر سافرتو فيه وتأخرتو عالقبض.. روقو شوي!».

> مصدر قضائي: جرم جمع الأموال عقوبته الحد الأدنى سجن خمس سنوات

> العكام: يتم الحجز على أمواله وتصفية الممتلكات الموجودة باسمه وتوزيعها على المتضررين

وزير الصناعة لـ«الوطن»:

بدأنا إعادة تشغيل الشركات المتوقفة

| هناء غانم

تعمل وزارة الصناعة على إعادة تشغيل الشركات المتوقفة والخاسرة في مؤسساتها، إذ بدأت بتقييم الشركات الخاسرة والحدية والرابحة، من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية المتاحة، والدعم الحكومي، عبر الخطط الإسعافية.. وغيرها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير الصناعة محمد معن جذبة أن الوزارة عملت على وضع مصفوفة لبداية إقلاع المنشآت المتوقفة والمدمرة جزئياً، وقد كان هذا ضمن الاولويات، موضحاً أن هناك شركات ذات بعد استراتيجي وتحقق قيمة مضافة مثل معمل إسمنت الرستن والمطاحن ومعمل الألبان ومعكرونة درعا، مشيراً إلى أنه تم إقلاع ٣٧ منشأة صناعية، وتم تأهيل خطوط انتاجها ضمن خطة وزارة الصناعة لزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، والاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفق رؤية الحكومة بما يحقق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي تتم دراسة الأوضاع الفنية وخطوط الانتاج تمهيداً لاقلاعها.

واضاف «نحرص على زيادة اقلاع المنشآت، وتكامل حلقات الانتاج لزيادة القيمة المضافة اليها، وتوفير فرص العمل وصولاً إلى منهجية علمية وتسويقية للصناعة الوطنية».

وأوضحت الوزارة في مذكرة أن هناك بوادر لتحويل الشركات الخاسرة إلى حدية، من خلال نشاط صناعي مجد، وتحول الحدية إلى رابحة، إذ يتم العمل على تكامل حلقات إنتاجها المتنوع، والابتعاد عن المنتج النمطي، والتوجه إلى إنتاج حديث بمواصفات جيدة.

وبينت أن المؤسسة العامة للصناعات الغذائية تسعى إلى تشغيل شركاتها المتوقفة والخاسرة، حيث تمت الموافقة على منح سلفة مالية لشركتي الشرق واليرموك من أجل إعادة تأهيلهما.

وأوضحت أن لدى المؤسسة بعض الصعوبات التي تعاني منها، تتمثل بضعف الآلات وقدمها وعدم توفير بعض المواد الأولية والمازوت، والأهم ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وضريبة الإنفاق الاستهلاكي، وبناء عليه، اقترحت المؤسسة تفويضها بصلاحيات تسهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مستلزمات الإنتاج والتشدد في الرقابة على المنتجات المزورة والمقلدة.

ومن الشركات المتوقفة أيضاً شركة الشرق للمنتجات الغذائية، حيث قامت الوزارة بإيعاز لتأمين الكهرباء.

كما طالبت الوزارة جميع الجهات التشريعية والتنفيذية بدعم توجهها للنهوض بالواقع الصناعي المحلي خصوصاً في هذا الوقت الحرج الذي تعاني فيه البلاد لإعادة تأهيل وتشغيل مصانعها المتوقفة لإعادة إحيائها من جديد.

من يوفر الغاز والمازوت للسوق السوداء؟!

«محروقات»: أصحاب صهاريج يسرقون من مخصصات العائلات.. خبير: وفساد بعض الموظفين

| رامز محفوظ

بالرغم من تطبيق نظام توزيع المحروقات عبر البطاقة الذكية التي من المفترض أن تسهم في ضبط عمليات التوزيع ووصول المادة إلى مستحقيها، إلا أنها لم تقم بالدور المنوط بها، ولم تسهم حقيقة في عمليات ضبط توزيع المحروقات بالشكل الأمثل، والدليل على ذلك توفر المازوت والغاز بكثرة في السوق السوداء حالياً، والكثير من المواطنين يلجؤون إلى تأمين المادة وفق ما يسمونه «بالسعر الحرّ»، حتى إنه في حالات كثيرة تصل الكميات المطلوبة إلى منزل المشتري «ديلفري»، ويتراوح سعر ليتر المازوت في السوق السوداء بين ٣٧٥ و٤٢٥ ليرة، على حين وصل سعر اسطوانة الغاز المنزلي إلى ٨٠٠٠ وتصل أحياناً إلى عشرة آلاف ليرة، وذلك بحسب أشخاص يشترون تلك المواد في عدة مناطق.

في سياق الاستفسار عن أسباب وآلية وصول المازوت والغاز إلى السوق السوداء، بيّن مصدر مسؤول في شركة «محروقات» لـ«الوطن» أن توفر المازوت في السوق السوداء يعود لقيام أصحاب صهاريج التوزيع بسرقة كمية من مخصصات العائلات أثناء التوزيع عليهم من خلال التلاعب بالعداد، فعلى سبيل المثال إذا تم توزيع المازوت على ٢٠٠ ألف عائلة وكل موزع سرق ١٠ ليتر من كل عائلة من أصل ٢٠٠ ليتر مخصصة، فإن الكمية المسروقة من هذه العائلات تصل إلى ٤ ملايين ليتر ، طبعاً هذا على سبيل المثال، فهناك أشخاص ملتزمون بالتعبئة النظامية، لكن هناك أيضاً مخالفون يسرقون من المخصصات.

وبين أن شركة «محروقات» ليس بإمكانها ضبط هذا الموضوع، ولا يمكن ضبط هذا الأمر من خلال البطاقة الذكية، مشدداً على ضرورة قيام دوريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدورها، لأن المسؤولية في هذا الخصوص تقع على عاتق هذه الدوريات، وليس على عاتق شركة «محروقات».

بدوره صرح خبير في الشأن النفطي، ومطّلع على عمل «محروقات»، أنه لا يخلو الأمر من وجود بعض ضعاف النفوس من موظفي الشركة يقومون ببيع المازوت والغاز عبر وسطاء لتجار في السوق السوداء، مشيراً إلى أن البطاقة الذكية تكون فعالة في حال توفر المحروقات، بمعنى عندما تتوفر المادة عند شركة «محروقات» يكون الوضع سليماً، وفي حال عدم توفر المادة بشكل كافٍ لا يكون للبطاقة الذكية فعالية، لان أي نقص في المادة يخلق سوقاً سوداء.

وأشار إلى أن توفر مادة الغاز في السوق السوداء يعود للتلاعب بأوزان أسطوانات الغاز في بعض وحدات التعبئة، وضغطها بكميات زائدة عن الوزن، الذي يجب أن تعبأ بها الأسطوانة، وهو ١٠ كيلو غرام، وذلك بالتنسيق بين بعض موظفي وحدات التعبئة وموزعي الغاز الذين يقومون بدورهم بإفراغ الكميات الزائدة في أسطوانات أخرى لبيعها في السوق السوداء، وهذا السبب في توفر الغاز بكثرة في السوق السوداء، لافتاً إلى أن هذا الأمر يتم من خلال فساد وتلاعب بعض وردیات التعبئة بعيار التعبئة الذي يجب أن يكون معيّراً لتعبئة كل أسطوانة بكمية ١٠ كيلو، بالإضافة لذلك يقوم بعض المعتمدين بسرقة كمية من اسطوانة الغاز المعبئة بوزنها الطبيعي.

ولفت إلى أن شركة «محروقات» عند توزيع الغاز على المعتمدين تعطيهم نسبة ٥ بالمئة زيادة عن الحمولة المخصصة لهم والتي هي مضبوطة عبر البطاقة الذكية، وللمعتمد حرية التصرف بهذه النسبة، وبالتالي يستفيد من هذه النسبة ويبيعها في السوق السوداء، مشيراً إلى أن هذه النسبة موجودة منذ زمن.

وبالنسبة للمازوت ،يتم بعض التلاعب في مستودعات «محروقات» أحياناً، وبدل أن يتم تعبئة الصهريج من قبل بعض الموظفين هناك على مؤشر السهم الموجود على الصهريج، يتم تعبئته بكمية زائدة، وهذه الكمية تطرح في السوق السوداء، فضلاً عن التلاعب من قبل بعض موزعي المازوت بعداد التعبئة وسرقة بعض اللترات عند التعبئة للعائلات.

وأشار إلى وجوب تشديد الرقابة من قبل التموين على كل مفاصل التوزيع وقيام دوريات حماية المستهلك بدورها لضبط عمليات التلاعب التي تفتح الباب على مصراعيه لتوفر المحروقات في السوق السوداء.

سيف لـ«الوطن»: اقتراح لمنح قروض بضمان العقار عند شراء المساكن

| صالح حميدي

صرّح معاون وزير الأشغال العامة والإسكان محمد سيف لـ«الوطن» بأن الوزارة تعكف على وضع رؤية أولية لتعديل قانون حساب الضمان رقم ٢٥ لعام ٢٠١١، بما يتناسب مع التعديلات المقترحة في قانون التطوير العقاري رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨.

وكشف سيف عن اجتماعات عديدة عقدت بين وزارة الأشغال ممثلة بهيئة التطوير والاستثمار العقاري والمصارف العاملة في سورية، تناولت قانون حساب الضمان النافذ ومشروع تعديله والمقترحات الخطية المقدمة من هذه المصارف، والملاحظات المقدمة من بعض شركات التطوير العقاري على مشروع التعديل، للوصول إلى قانون قابل للتنفيذ ويلبي متطلبات ورغبات أصحاب الشأن.

وأشار سيف إلى إنجاز مشروع التعديل من قبل لجنة مختصة، لافتا إلى أبرز النقاط الواردة في التعديل والمتمثلة بالسماح للمطور العقاري بالتصرف بالوحدات العقارية الناتجة عن المشروع بعد إنجاز البنى التحتية، عندما تكون منطقة التطوير العقاري بملكية الدولة، وبعد توقيع العقد وإيداع ضمانة حسن التنفيذ عندما تكون المنطقة بملكيته.

ومن أهم التعديلات بحسب سيف اعتماد أسلوب واحد للتصرف بالوحدات العقارية الناتجة عن تنفيذ المشروع، وهو البيع على الخريطة، توفيقاً مع مشروع تعديل القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨.

وبين سيف أنه تم إدراج نص يسمح للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية منح مشتري الوحدات العقارية قروضاً بضمانة الوحدة العقارية المشتراة، وجاء السماح هذا نظرا لقلة السيولة لدى المواطنين وضرورة تأمينها لتمكينهم من شراء المساكن شريطة وجود صحيفة عقارية مفتوحة لها.

ولفت إلى السماح للمطور العقاري وفق التعديلات المذكورة بالاقتراض بضمان المشروع لتأمين التمويل اللازم لتنفيذه شريطة إيداع مبلغ القرض في حساب الضمان ووضع عقوبات للمخالفين لأحكام القانون تتناسب مع المخالفات المرتكبة.

وبين سيف من جهة أخرى أن قانون حساب الضمان النافذ كان صدر بموجب القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠١١ وصدرت تعليماته التنفيذية بموجب قرار وزير الإسكان سابقا رقم ٢٠ لعام ٢٠١٤.

وأوضح أن القانون ينظم العلاقة بين المطور العقاري وأمين الحساب الممثل بالمصرف المعني بموجب اتفاقية الضمان، وينظم كذلك العلاقة بين المطور العقاري ومشتري الوحدة العقارية بموجب عقد بيع على الخريطة أو وعد بالبيع.

ونوه سيف بأنه بموجب هذا القانون يفتح حساب يسمى حساب الضمان تودع فيه كل المبالغ المالية سواء كانت دفعات من المواطنين المشترين أو من الممولين ولا يمكن الحجز على الأموال المودعة فيه في حال أفلس المطور العقاري.

ويسمح القانون وتعليماته التنفيذية للمطور العقاري بالتصرف في الوحدات العقارية بعد توقيع العقد مع الجهة الإدارية وإيداع ضمانة حسن التنفيذ عندما تكون منطقة التطوير العقاري بملكيته، وعند إنجاز البناء على الهيكل عندما تكون المنطقة بملكية الدولة.

٢٦٥ معملاً جديداً يتحضر لبدء العمل في «الشيخ نجار» هذا العام

| علي محمود سليمان

صرح مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية حازم عجان لـ«الوطن» بأن حجم الاستثمار في المدينة بلغ ١٦ مليار ليرة سورية، خلال العام الماضي ٢٠١٩، ليصل حجم الاستثمار التراكمي من تاريخ تأسيسها إلى ٢٣٨ مليار ليرة، مبيناً أن عدد المعامل المنتجة ضمن المدينة حتى نهاية العام الماضي قد وصل إلى ٢١٠ معامل ومنشأة صناعية، بينما وصل عدد العاملين إلى ٣٧٢٥ عاملاً.

ولفت إلى أنه تم تخصيص ١١٧ مقسماً صناعياً، ومنح ١٦٠ رخصة بناء، و١٠ تراخيص إدارية خلال العام ٢٠١٩، بينما بلغ عدد المنشآت المرشحة للدخول في الإنتاج خلال العام الحالي ٢٠٢٠ أكثر من ٢٦٥ معملاً، وهي ما بين قيد التجهيز أو قيد البناء والترميم أو الصيانة للآلات والمعدات.

وأشار عجان إلى أنه تمت تغذية المدينة الصناعية بالكهرباء ٢٤ ساعة يومياً، وهذا ساهم في رفع الطاقة الإنتاجية للمنشآت العاملة من ٢٥ بالمئة إلى ٧٥ بالمئة ودخول منشآت جديدة في العمل بلغت بمجملها نحو ٦١٠ منشآت بعد أن كانت ٣١٨ منشأة في بداية عام ٢٠١٧.

وبيّن أنه تم إنجاز عدد من المشاريع الخدمية التي تخص واقع الاستثمار في المدينة الصناعية بحلب، وهي مشاريع البنية التحتية وصيانة بعض البنية الخدمية وصيانة الشبكات الكهربائية والمراكز التحويلية ومحطات الكهرباء، وصيانة شبكات الصرف الصحي والصناعي والمطري حسب الضرورة، وصيانة طبقات الرصف والزفت في الشوارع المتضررة في فئات المدينة الصناعية مع الأردفة.